مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :1371

الرباط في : 21/7/2017

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

نذرة الطوابع الخاصة بالمصادقة على العقود بالجماعات الترابية خاصة بإقليم اشتوكة أيت باها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم ،
يؤسفني أن أحيطكم علما أن الجماعات الترابية بإقليم اشتوكة أيت باها تعاني منذ مطلع السنة الجارية 2017 من مشكل نذرة الطوابع بمختلف قيمتها المالية و الخاصة بالتصديق على مختلف العقود الصادرة عن هذه الجماعات لصالح المواطنين، هذه النذرة التي وصلت إلى مستوى النفاد رغم الحلول الظرفية التي تقدمها السلطات الإقليمية من حين لآخر و عرقلت مصالح المواطنين و كبدتهم خسائر و فوتت عليهم فرصا حقيقية لتحسين أوضاعهم سواء اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية ، كل هذا وضع مسؤولي الجماعات المتضررة في وضع أقل ما يوصف به أنه مرتبك حيت اجتهد بعضهم مضطرا إلى الإمضاء على المعاملات و تسليمها للمواطنين دون وضع الطوابع عليها تجاوزا للموقف، في حين تشبت بعضهم بضرورة وضع هذه الطوابع التي لا يتوفرون عليها لتضيع مصالح المواطنين أو يحصلون عليها بعناء شديد جراء الانتقال الاضطراري إلى الجماعات الأخرى .
رغم صغر مداخيل المصادقة على الرسوم بالنسبة لإجمالي مداخيل الجماعات الترابية ، إلا أن الجماعات الفقيرة خصوصا ذات الطابع القروي تعتمد كثيرا على مدخول رسوم التصديق على الوثائق و الحالة المدنية لتنمية مواردها المالية، فتفويت مدخول يومي يناهز أربعة آلاف درهم يوميا على الجماعة الترابية لأيت عميرة باقليم اشتوكة ايت باها مثلا يعتبر هدرا لقيمة مالية مهمة كبيرة هي في أمس الحاجة إليها في ظل شح الموارد المالية، و يزداد الأمر سوءا إذا تعلق الأمر بالجماعات الأكثر فقرا كتلك المتواجدة بجبال اشتوكة ايت باها.

لكل ما سبق أسائلكم الوزير المحترم :
-عن الإجراءات العملية العاجلة التي تودون القيام بها قصد توفير طوابع المصادقة على الوثائق للجماعات الترابية صونا لمصالح الجماعات و مرتفقيها من المواطنين على حد سواء ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:

لشكر محمد